الاستشراق والعقد الاستعماري

سالم حميش

ظاهرة الاستعمار هي هذا الأمر الواقع الذي تبلور منذ بداية القرن التاسع عشر في اقتسام العالم بشتى أنواع الهيمنات، من أقواها وأعنفها تلك التي مورست بالاحتلال والضم على بلدان إفريقية وعربية وآسيوية من طرف قوى أوروبية متقدمة اقتصادياً وعسكرياً، ففي إحصائيات كثيرة ومتقاربة، منها مثلاً الواردة في مادة «استعمار» بالموسوعة البريطانية، أنه من 1825 إلى 1914 اتسع مجال السيطرة الأوروبية الاستعمارية المباشرة من 35% من سطح الأرض المأهول إلى حوالي 85%. وهذا ما جعل إنجلترا تسيطر على 30 مليون ك^2 و 400 مليون نسمة وفرنسا على 10 ك^2 و 48 مليون نسمة، فيما عادت الحصص الأقل اتساعاً إلى ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة. . .

الواقع الاستعماري هو هذا الواقع المحقق بالوكالات التجارية والسكك الحديدية التي تمهد لتحويل عالم ما وراء البحار إلى أسواق تستثمر فيها القوى المستعمرة فوائض إنتاجها الفلاحي والصناعي وتتفرد بواسطتها بالامتيازات الجمركية وباستغلال الأراضي والمناجم. . . إن ذلك الواقع في اطاره الحديث أو المعاصر لا يميزه عن التجارب الاستعمارية السالفة إلا درايته المعرفية والإدارية وتفننه في التحلي بالتبريرات الأيديولوجية. فإذا كان احتلال إسبانيا والبرتغال لمستعمراتها في افريقيا وأمريكا الجنوبية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر يقوم بشكل واضح مفضوح على الغصب والنهب المنهجيين (تماماً كما هو الحال في وصف ماركس لتراكم رأس المال البدائي)، فإن الاستعمار الامبريالي بوصفه «مرحلة الرأسمالية القصوى» قد بات مصراً على التقدم من وراء أغطية ذرائعية[1]، وفي كل الأحوال عبر قنوات خطابات إيديولوجية قد تتمايز من حيث

(1) كأمثلة على تلك الأغطية الذرائعية: 1860، فرنسا تتدخل في لبنان بزعم حماية الموارنة ضد=

درجاتها ولكن ليس من حيث طبيعتها، وتقوم جميعها على ركن ركين: تفوق الجنس الآري على ما دونه من الأجناس الأخرى وبالتالي حق الغرب في الهيمنة على الشعوب الجنوبية والشرقية من أجل تأدية رسالته التاريخية في تهذيب وتحضير العالم المتخلف، الخ.

في الخطوط الأمامية المكشوفة للهيمنات الاستعمارية نجد طبعاً طوابير المغامرين والمبشرين والمستخدمين المدنيين والعسكريين في أجهزة القمع والإدارة والتجسس، وعلى رأسهم طبعاً الحكام والمقيمون العامون كبوجو في الجزائر وبالبو في ليبيا، أو كآخرين منهم من تركوا كتابات ككرومر في مصر صاحب Modern Egypt، وليوطي في المغرب صاحب Paroles d'action وبالأخص Vers le Maroc، الخ. وكانت أعمال تلك الطوابير تظهر في شكل أبحاث ميدانية وتقارير ومراسلات (منها مثلاً ما يسمى بالنسبة لمنطقة المغرب العربي بالوثائق الخضر، التي هي الآن بحوزة «مركز الدراسات العليا لإفريقيا والمغارب» الذي يوجد مقره في باريس)... وأما في الدوائر الاستكشافية والتوطيئية أو في الحلقات الخلفية التبريرية فإننا نجد هذه الجماعات من المغامرين والجواسيس والرهبان المبشرين أو من المستشرقين المحترفين. وحتى لا نكد في اقتحام أبواب مفتوحة قد يكون من الأنسب أن نسوق شهادتين على وثاقة الصلة بين الاستعمار وقطاعات من الاستشراق، وهما ـ وهذا ما يزيد من قيمتهما ـ لمستشرقين، واحد من القرن الماضي، جوستاف دوچا، يؤيد تلك الصلة ويشجع عليها، والثاني معاصر لنا، جاك بيرك، يصفها منتقداً إياها ضمنياً.

تقول الأولى:

«إن المستشرقين مناطون بمهمة جديدة، إذ عليهم، وهم يحوبون فلك العلم الخالص، أن يهتموا بالعالم الحاضر في الوقت الذي تكتسح فيه أوروبا كل

= الدروز... 1881 - 1882: قَنبلة الإسكندرية وسحق الثورة العرابية في التل الكبير، فاحتلال الإنجليز لمصر في عهد الخديوي توفيق، وكل هذا بعدما عرفه هذا القطر العربي من تغلغل أوروبي بدعوى مراقبة فرنسية ـ إنجليزية للميزانية المصرية المنهكة بالقروض في عهد الخديوي إسماعيل... 1888: بداية التسرب الإنجليزي إلى الحجاز بدعوى مساعدة القومية العربية بزعامة شرفاء مكة على مناهضة العثمانيين... 1912: فرض نظام الحماية الفرنسية على المغرب بحجة عجز هذا الأخير عن تسديد ديونه الخارجية، الخ.

المناطق الشرقية، ويقوم أمر تكوين عاملين حضاريين، وتلقينهم العلوم الآسيوية قصد غاية سياسية وتجارية (. . .) على الحكومات، الواعية بمصالحها الحقيقية، أن تعرف كيف تشجع وتستخدم رجال العلم والإخلاص أولئك: فالأمر يتعلق بإلحاق إضافات أخرى إلى محصول الحضارة المكتسبة، وذلك باغتنام الإفادات التي من شأن الشعوب الشرقية أن تعطينا إياها، [كما يتعلق] بإمداد هذه الشعوب بنصيبها من فتوحاتنا الفكرية والأخلاقية والمادية»[1].

أما الشهادة الثانية فتقول:

«إن الأمة الفرنسية تعمل وتجمّع. فمن قناصلتها المغامرين إلى طوباوييها مخططي السكك الحديدية، إلى مسافريها المنفعلين كلامرتين وباريس، كانت تشيد في الشرق عملاً خلُص إلى مقابلة العلمي شامبليون وساسي ورينان ومن حذا حذوهم. وفي هذه الفترة كان العرب يهملون ماضيهم الخاص ويتلعثمون بلغتهم النبيلة. إن الاستشراق المعاصر قد نشأ من هذا الشغور. فاستغلال وانبعاث كل هذه الثروات المعنوية كان من نصيب المسيحي الموسوعي، كما كان مسيحي البنك ينعش بالتوازي المجالات الجرداء ويملأ المخازن [. . .] انظروا مثلاً إلى القبيلة والنزعة البدوية، فالاستشراق يتناولهما لصالح ثلاث دفعات سياسية كبيرة: مرحلة «مكتبنا العربي»، في الجزائر إلى حوالي 1870؛ مرحلة «التمرد في الصحراء» وانتصار العملاء البريطانيين في الشرق الأوسط؛ وأخيراً «مرحلة التوسع النفطي المعاصر»[2].

بالطبع، هناك حالات استثناءات مشرِّفة قامت على أساس مناهضة العقد الاستعماري أو استبعاده، ليس فقط في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي حيث كانت مساندة حركات التحرر الوطني من إحدى شروط الانخراط في العصبة العمالية الأممية الثالثة، بل أيضاً في أوروبا الغربية نفسها، وهي الاستثناءات التي شخصها، على سبيل المثال، إدوارد براون الذي ناضل من أجل استقلال إيران، أو ليون كايتاني، المكنى بالتركي بسبب معارضته الشديدة للحرب العدوانية الايطالية ضد ليبيا، أو لوي ماسنيون الذي ناهض حركات الاستعمار ودافع عن

(1) انظر ج. دوچا، **تاريخ المستشرقين في أوروبا من القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر**، (بالفرنسية). ط. ميزونوف، باريس 1868، جـ 1، ص 11.

(2) انظر دراسة بيرك «أبعاد الاستشراق المعاصر» في مجلة Ibla، عدد XX, 1957، ص 220 - 221.

هوية العرب وقيمة الإسلام، الخ. أضف إليهم صنفاً من المستشرقين (كنولدكه وفلهوزن وجولدتسيهر[1] وغيرهم) كانوا، بحكم طبيعة دراساتهم، بعيدين عن طلبات البرنامج الاستعماري واستقطاباته؛ غير أن أصنافاً أخرى كثيرة من الباحثين في شؤون العالم العربي والإسلامي لم يكونوا قادرين على أن يبقوا طوال حياتهم مستقلين عن ضغوطات سياسات بلدانهم وملابسات زمانهم. ومن هنا كانت لهم مع المؤسسة الاستعمارية علاقات، إما مباشرة ومتواصلة وإما خفية أو عرضية. وحتى ماسينيون الذي ذكرناه كاستثناء لهذه القاعدة، فقد عمل لمدة في خدمة الحكومات الفرنسية كضابط في الجيش والمخابرات، واعترف بهذا، مسجلاً تطابق رأيه مع رأي الأب شارل دي فوكو، وقال: «حتى أنا، وقد كنت في ذلك العهد استعمارياً حقاً، فإني كاتبته حول آمالي في غزو قريب للمغرب بالسلاح، وقد رد علي مؤيداً. . .»[2].

لعل أبلغ مثال على وثاقة الصلة بين الاستعمار الفعلي وممهديه من المغامرين والمبشرين يقوم في حالتي توماس ـ ادوارد ـ لورنس (م1935) والأب شارل دي فوكو (م. 1916). فالأول ضابط إنجليزي ومعتمد دولته السري التي بعثته إلى الحجاز بدعوى مساعدة عرب الجزيرة على الالتفاف حول قوميتهم قصد محاربة الحكم العثماني والتخلص من أغلاله، وذلك بزعامة شرفائهم، الذين كان من أقواهم وأفيدهم في تنفيذ مشروع تلك الدولة الأمير فيصل، المحصن في جبل صبح، الدرع الواقي لمكة. أما الغاية الحقيقية لمخططي التسرب الإنجليزي في الحجاز، الذي بدأ منذ 1888، فهي كما لخصها لورانس: «إن بعض الإنجليز، ومن بينهم كيتشنر أساساً، اعتقدوا أن ثورة العرب على الأتراك قد تتيح لإنجلترا، وهي تحارب ألمانيا، أن تهزم حليفها تركيا»[3]. وقد كُلف لورناس إذن بالتوطيء لتحقيق هذه المهمة المزدوجة، التي توفق فيها إلى حد ما، فكان الأداة المسخرة لسياسة بلاده المكيافيلية التوسعية. وهو يسجل

---

(1) لقد عرضت على جولدسيهر، وهو مجري يهودي، مهمة صهيونية بين العرب (مهمة Goodwill)، فرفض، لأسباب مبدئية، القيام بها. . .

(2) ويتابع ماسينيون قائلاً: «لنعترف أن المغرب كان في حالة سيئة. غير أن خمسين سنة من الاحتلال، على الرغم من ليوطي وعلو مثاله الفرنسي ـ الإسلامي، لم تكن لتترك أي شيء جوهري». (**الأعمال الصغرى** Opera Minora نصوص جمعها ي. مبارك، ط. دار المعارف، بيروت 1963، جـ III، ص 773 - 774.

(3) لورانس، **أعمدة الحكمة السبعة**، الترجمة الفرنسية، ط. بايو، باريس 1982، ص 36.

بالحرف قائلاً: «لقد بُعثت إلى هؤلاء العرب كأجنبي، عاجز عن التفكير في أفكارهم أو المصادقة على معتقداتهم، ومكلفٍ فقط من حيث الواجب بتدريبهم وضمان نجاح كل حركاتهم حين تكون مطابقة لمصلحة انجلترا. وبما أنني لم أكن قادراً على اكتساب شخصيتهم، فقد كان بوسعي أن أخفي عنهم شخصيتي، وبدون مشاحنة أو اعتراض أو نقد، أن أختلط بهم لكي أمارس عليهم تأثيراً من غير أن يشعروا»[1]. غير أن اتفاقية سايكس ـ بيكو، في السنة نفسها التي كانت فيها ثورة العرب (1916)، أتت لتكشف عن أن نوايا الإنجليز، كما هو الحال لشركائهم الفرنسيين في الاتفاقية، كانت استعمارية أساساً، وأن لورانس لعب دور ـ الجاسوس الواعي بمهمته «الوطنية»، كما يؤكد ذلك اعترافه في تذييل كتابه أعمدة الحكمة السبعة، إذ يقول بواضح العبارة، وهو يعرض الدوافع التي حركت حلمه المنتهي بسقوط دمشق في أيدي الأتراك: «إن أقواها أيضاً كان هو الرغبة المناضلة في الانتصار، المقرونة بالقناعة أن إنجلترا، من دون العون العربي، لا يمكنها أن تدفع ثمن الانتصار في الحقل التركي «without Arab help, England could not pay the price of winning its Turkish sector»[2].

مثال آخر هو الراهب الكاثوليكي شارل دي فوكو، الذي تلقى وهو لا زال لائكياً تكويناً كضابط متخصص في «المكاتب العربية» و «الشؤون الأهلية»، وأُرسل منذ 1883 إلى المغرب الأوسط والجنوبي ليسوّد بالأخبار والمعلومات السوسيولوجية واللسنية بياضات خارطة تلك المنطقة، ممهداً بذلك لاحتلالها من طرف الجيش الفرنسي بعد ثلاث وعشرين سنة. ورغم أن صديقه ماسينيون ينفي عنه، خصوصاً بعد أن تمسح وترهب، تهمة الجاسوسية والتبشير المنهجي التي وجهت له من طرف الأوساط الوطنية والإسلامية[3]، فإنه يظل، من حيث الإفادات العملية لكتابه **استكشاف المغرب** «قديس الاستعمار» بلا منازع، ذلك أن تصوفه أو حبه للصحراء، كطريق روحي إلى الله، شيء، ودورَه كمخبر واع بمهمته أو مسخر، وبالتالي كمصدر سلطة معرفية في الآلية الاستعمارية الضخمة

(1) انظر **نصوص لورانس الأساسية** (بالفرنسية)، ترجمة ايتيانبل وياسو جوشير، ط. جاليمار 1965، ص 183.

(2) **أعمدة الحكمة السبعة**، المرجع المذكور، ص 821 أو في الطبعة الإنجليزية Pinguin Books، لندن 1962، ص 684.

(3) انظر ماسينيون، **الأعمال الصغرى**، المرجع المذكور، ج III، ص 775.

شيء آخر. وهذا الدور لا يمكن أن يُنسى أو أن يهون أمام هذه الحجج المادية الفاضحة المشكلة من مراسلاته العديدة، التي كان برجه في تمانراست يكتظ بها شهوراً بعد مقتله في أول ديسمبر 1916 على يد أعدائه المحليين (خصوصاً من قبائل الركيبات)، الذين لم يكونوا في جو التطاحن القبلي وبداية التغلغل الفرنسي ليميزوا بين جندي وراهب أو بين أجنبي يحتل مجالهم بالسلاح وآخر يدخله حاملا الإنجيل...

إذا ما تقدمنا في سبر مجال الاستشراق الخصوصي، سنرى أن طرق الالتزام بالعقد الاستعماري وتصريفه كانت تذهب بالبحث بعيداً وعميقاً من أجل مَشرعة الظاهرة الاستعمارية وتبريرها، وذلك إما على صعيد إقليمي أو قطري ينشط فيه التاريخ والاجتماعيات واللسنيات، وإما على صعيد أعلى وأشمل يمت إلى بنية الإسلام وطبيعته.

1 ـ في الاستشراق القطري

باستقراء أدبيات هذا الاستشراق، يمكن الخروج بصور كثيرة، متفاوتة الدلالة والقيمة، حول بنية القبيلة وأشكال القداسة والحكم، وحول العرب والبربر، وغير ذلك. إلا أنه لا يهمنا هنا، وفي حدود مثال بلدان المغرب، إلا أن نقف على إفرازات الإستغرافيا الاستعمارية المطالَبة أساساً بتقديم الاحتلال الفرنسي كحل منطقي وضروري لما تعارفت على تسميته بـ «عصور المغارب الغامضة» وفوضاها السياسية المتوافرة و بـ «ضلال اقتصاداتها» حسب تعبير مشهور لهنري تيراس.

في كتاب للجغرافي والمؤرخ الفرنسي إ. ف. جوتيي (م 1940)، الشهير بسلبياته وتهافتاته تتحدد تلك العصور الغامضة: «ما بين الغزوين العربيين: غزو الأمراء ممثلي الخليفة في نهاية القرن السابع وغزو البدو الهلاليين الذي بدأ في منتصف القرن الحادي عشر»[1]. فبخصوص «الغزو الأول» الذي استغرق واحداً وسبعين سنة (من 641 إلى 711 تاريخ «غزو الأندلس») يركز المؤرخون الاستعماريون على أن طول هذه المدة النسبي يعزى إلى المقاومات المستميتة التي أبداها البربر بكل أصنافهم أمام «الغزاة»، كما دلت على ذلك حروبهم بزعامة

(1) انظر **قرون المغارب الغامضة**، ط. بايو، باريس 1927، ص 28.

كسيلة ثم الملكة الكاهنة. وحتى عندما انهزموا واستسلموا للمَسْلَمَةِ، ، فقد ظلوا - في تصوير أولئك المؤرخين - غيورين على استقلالهم وأنماط عيشهم. . . ويذهب الخبط التاريخي بجوتيي وإلحاحه على الثنائية المتنافرة عرب - بربر إلى تصوير قيام الدولة الفاطمية كنتيجة لرد فعل البربر الكتاميين على غزو العرب الأول[1]. ويظهر شغل هذا المؤرخ الشاغل - كما هو حال زملائه الآخرين - في البحث عن أسباب مرور المغاربة من الحضارة المسيحية (الرومانية - البيزنطية) إلى عهد الدولة المرابطية. ولا يعول في هذا البحث أساساً إلا على تخميناته وتأويلاته بحكم أن الوثائق حول هذه الفترة - كما يعترف هو نفسه بذلك - لا وجود لها[2]، وأن الوثائق اللاحقة تعتورها، في نظره، عيوب ذهنية المؤرخين المسلمين، باستثناء ابن خلدون في باب ما يقوله عن «الغزو العربي الثاني».

أما عن عرب أو أعراب هذا «الغزو الثاني»، وهم بنو هلال وبنو سليم على وجه التحديد[3] فقد خلف لنا فعلاً كثير من فقهاء ومؤرخي العهد الوسيط الإسلامي - وعلى رأسهم ابن الأزرق وابن بطوطة وابن خلدون والمزوني - لوحات تنعتهم بأنهم جبابرة وغصابون ومخربون، وتعزو إليهم فساد أمن المغرب واقتصاده. وفي نصوص هؤلاء - مفصولة عن سياقاتها وعن أخرى تقومها، كالتي تقر بأن الإسلام نفسه حدث عربي بالأساس - وجدت الاستغرافيا الاستعمارية موضوع احتفالها والخيط الرفيع الذي يصلح، في نظرها لتفسير «مأساة الغرب الإسلامي» في العهد الوسيط. فجورج مارسي يرى أن «ما يسمى بالغزو الهلالي يظهر مع البعد الزماني كأكبر كارثة، ما كان أبداً لبلاد البربر أن تشفى منها

(1) نفس المرجع، ص 224.

(2) نفس المرجع، ص 30.

(3) من المعروف تاريخياً أنه خلال النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة (العاشر ميلادي) كانت قبائل بني هلال وبني سليم تشارك في ثورة القرامطة بشمال شرق الجزيرة ضد الخلافة العباسية، تلك الثورة التي كانت بفوضاها وتجاوزاتها تلحق الضرر بالدعوة الشيعية عموماً والإسماعيلية خصوصاً. وهذا ما حدا بالفاطميين في 364 هـ/ 978 م إلى تجميع تلك القبائل في منطقة النيل الأعلى مخضعينهم للإقامة الإجبارية. وفي منتصف القرن الموالي وبالذات في 441 هـ/ 1048 م أقدم الخليفة الفاطمي المستنصر بالله بإيعاز من وزيره اليازوري على ترغيب تلك القبائل البدوية في إفريقيا والظفر بها، وذلك بسبب أن أمير هذه البلاد المعز الزيري شق عليه عصا الطاعة وثار على الحماية الفاطمية. وهكذا تمكن الحكم الفاطمي من تحقيق غايتين بضربة واحدة: الانتقام من الزيريين، والتخلص من عبء الهلاليين. . .

تماماً»[1]؛ ويعبر مونطاني عن هذه الكارثة بصور وإيحاءات يستعيرها من ابن خلدون الذي يشبه اكتساح أولئك البدو للسهول بغمام من الجراد. . . ويطلعنا جوتيي عن كينونتهم في لوحة عيادية تبرز نقائصهم وسلبياتهم، فيكتب: «إن للمترحل غرائز هي بالتمام نقائض [غرائز المقيم]. فهو، سياسياً، فوضوي وعدمي، ويؤثر حقاً حالة الفتنة التي تفتح له الآفاق. إنه المقوض السالب. أما انتصاره فليس تشييداً طالما أنه يحطم نفسه في فورة من الملذات غير المعتادة»[2]. وبالتالي فإن بني هلال وبني سليم المترحلين الغازين: «هم أعداء بالفطرة Les ennemis-nés لكل حكومة كيفما كانت ولكل حضارة»[3].

إن جوتيي يذهب إلى حد تفسير تاريخ المغرب الوسيط كله على أساس صراع مستديم قائم بين المقيمين والرحل (حتى وإن كان بعض هؤلاء برابرة كالزناتيين). وعنده أن ذلك التاريخ قد عرف ثلاث محاولات للتمركزات الدولوية، باءت كلها بالفشل بسبب البدو المخربين: فالأغالبة والأدارسة اعترضت طريقهم قبائل الخوارج الرحل؛ والكتاميون المتشيعون واجههم تحالف الزناتة والهلاليين؛ وأخيراً، المصامدة مؤسسو الدولة الموحدية عرفوا نهاية تجربتهم على يد الهلاليين والزناتيين المتحدين الذين تمكنوا من خلق دولتي العبد الواديين في تلمسان والمرينيين في فاس، فكانوا «قتلة» المغرب الوسيط ومقوضيه (!) وعليه فقد كانت غلطة الموحدين الكبرى هي إقدام عبد المؤمن على نقل قبائل بني هلال إلى سهول المغرب الأقصى، مما تأدى عنه هيمنة البدو وتعميم «فوضاهم»، وبالتالي إلى خراب أكبر تمركز دولوي في العهد الوسيط.

ليس من الضروري تفصيل القول للتوصل إلى أنّ هذه النظرية غريبة تماماً عن ابن خلدون، الذي لم تكن العصبية عنده مجرد غريزة عدوانية، كما أنها ليست مقصورة على القبائل الرحل دون غيرها، بل إنها أساساً، كما نعلم، عماد الحكم وجمرة انطلاقه. هذا من وجه، ومن وجه آخر، حتى إن ذهبنا في سياق برهنة جوتيي، فإن من التأسيسات الدولوية والتحضرية ما يعارضها ويضعفها، كحالة الدولة المرابطية أو المرينية، أي ما تم بناؤه وتشييده على يد صنهاجة

(1) ج. مارسي وآخرون، **تاريخ الجزائر**، ط. 1962، ص 118.

(2) جوتيي، **تاريخ ومؤرخو الجزائر**، ط. 1930، ص 31.

(3) جوتيي، **عصور المغارب الغامضة**، المرجع المذكور، ص 388.

وزناتة، وهم قبائل رحل... وبما أن جوتيي يعترف بأن الزناتيين يشبهون العرب في «غرائزهم الدفينة» وفي أنمطة عيشهم، أي الترحل والانتجاع، فإننا لا نخطىء إذ نخلص إلى أن عداءه المتأصل إنما ينصب على العرب والبربر في ذاتهم وعلى حد سواء[1].

إن قطب الرحى في نظرية جوتيي وفي ما شابهها من النظريات هو في حقيقة الأمر البحث عن إلقاء المشروعية على الاستيطان الاستعماري، أي التدخل بكل آلياتها الأيديولوجية في ثنايا ومنعطفات التاريخ المغربي الحرجة المتأزمة لتقدم ذلك الاستيطان كحل أو بديل ضروري وعقلاني لـ «عصور المغرب المدلهمة»، وجوتيي يفصح بنفسه عن هذا القصد حين يسجل، غير مكترث بالفوارق الشمولية بين التاريخ وهو في طور المخاض والتشكل والتاريخ وقد عملت سيرورته المديدة على ترسيخ قواعده داخل هويات ثقافية ومكتسبات حضارية، فيقول:

«حتى إن ذهبنا بعيداً في الماضي، فلا نجد إلا شلالاً متواتراً من الهيمنات الأجنبية: الفرنسيون خلفوا الأتراك، الذين خلفوا العرب، وهؤلاء أتوا بعد البيزنطيين الذين خلفوا الوندال، وهؤلاء حلوا محل الرومان، الذين خلفوا القرطاجنيين. ولاحظوا أن الغازي، كيفما كان، يبقى سيد المغرب، إلى أن يطرده الغازي الجديد خلفُه. أما السكان الأصليون فلم يستطيعوا أبداً طرد سيدهم»[2].

---

(1) في نصوص عديدة لجوتيي نقرأ الكثير من الأحكام العنصرية المهينة ليس في حق العرب وحدهم، بل أيضاً في حق البربر عامة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «هذا الجنس البربري عبارة عن وعاء فاسد un pot pourri» (نفس المرجع، ص 19). «البربر، منذ ثلاثة آلاف سنة لم يكونوا أبداً شعباً، وهم بالرغم من حيويتهم المتوثبة لم تكن لهم أية شخصية إيجابية [أي لا كتابة لهم ولا فنون ولا ثقافة]» (ص 25).
«إن المغربي، من بين السلالات البيضاء المتوسطية، يمثل حقاً المتخلف الذي ظل بعيداً في المؤخرة» (ص 5). وعند مؤرخ آخر هو هنري باسي نجد نفس النفور والازدراء بإزاء البربري، إذ يكتب عنه: «إن البربري الذي لم يستوعب شيئاً عاجز عن الاستمرار لوحده في الطريق الذي اقتيد فيه. وبمجرد ما تنتهي الهيمنة الأجنبية، فإن البربري يكون مستعداً لتبني عادات مالك جديد بالسرعة التي نسي بها عادات السالفين؛ أما إن تُرك لنفسه فإن ما يعقب الحضارة الأجنبية هي مرحلة جديدة من الهمجية» (**بحث في أدب البربر**، ط. ج. كابونيل، باريس 1920، ص 29).

(2) **عصور المغارب الغامضة**، المرجع المذكور، ص 24.

وبالطبع لا ينسى جوتيي أن يفتعل التساؤل حول من قد يعقب الفرنسيين في احتلال المغرب، غير أنه سرعان ما يبدد هذا السؤال الضروري بوصية إلى مواطنيه المستعمرين، قائلاً: «وعلينا أن نكون في مستوى مسؤولياتنا، وأن نقيم إنجازاً ذا معنى ليبقى، وأن نبني المغارب لأول مرة [. . .] فهذا البلد [الذي لا يقدر أن يفعل شيئاً بمفرده] شريك سرمدي، لأنه لم يكن له أن يستغني يوماً عن سيده. غير أنه [بخلافنا] لم يكن أبداً من بين كل أسلافنا [في السيادة] واحد استطاع الإقامة بعين المكان، محققاً عملاً نهائياً»[1].

ويكتب مؤرخ آخر على نفس النهج، هو جوليان في طوره الأول قبل مغادرته لميوله الاستعمارية: «مهما تقدمنا في سبر تاريخ إفريقيا الشمالية، فإننا نلاحظ أن كل شيء يحدث وكأنها مصابة بعجز عضوي عن الاستقلال»[2]. وعلى ضوء هذا الثابت الخِلقي القاهر، يخلص جوليان إلى تقريره التبريري قائلاً:

«يعاب على فرنسا سياستها الاستيطانية، فليكن، لكن ما القول إذن في غزو بني هلال وبني سليم خلال القرن الحادي عشر، وهم الذين شبههم ابن خلدون بغمام من الجراد الآتي على الأخضر واليابس، وكانوا يجترون وراءهم النساء والأطفال، هذا الغزو الذي كسر محاولة التوحيد المغاربي التي كان البربر الصنهاجية على وشك إنجازها، والذي أقام في المغرب الكبير أكثر من مليون من البدو الأجانب؟ إن هذه الكارثة المرعبة هي التي يسرت تعريب ثم مَسلمة البلاد، ولكن بثمن أنقاض لن يتخلص منها»[3].

وهناك كتّاب آخرون ككامب وجزيل وماسي وغيرهم، نسجوا أفكاراً على نفس المنوال، فلا حاجة بنا إلى ذكرهم، باستثناء ج. كامب الذي يذهب إلى أن

---

(1) نفس المرجع، ص 27 - 28. أطروحة جوتيي توجد مضمرة في العرب ببلاد البربر (1913) لجورج مارسي، بل وحتى عند كاريت (1853) وميرسيي (1875)، كما أنها - في ما يخص دور العرب الهدام - تعود إلى الظهور حتى في عمل روجي إدريس اللاحق/ بلاد البربر الشرقية في عهد الزيريين/ (1962). وهناك لحسن الحظ مقالات تقويمية في نفس الموضوع ظهرت أواخر الستينات وخلال السبعينات، منها: جان بونسي «أسطورة الغزو الهلالي»، **حوليات** .E.S.C، سبتمبر 1967، وبيرك «الجديد حول بني هلال» في Studia Islamica، ج 36، 1972، منشور كذلك في **من الفرات إلى الأطلس**، ط. سندباد، باريس 1972، ج 1، الخ.

(2) ش. أ. جوليان وك. كورتوا، **تاريخ افريقيا الشمالية** ، ط. 2، 1951، ص 48.

(3) ش. أ. جوليان، **افريقيا الشمالية تسيس**، ط. الثالثة، جوليار، باريس 1972، ص 253.

افريقيا الشمالية بلاد مستعمرة منذ أواخر ما قبل التاريخ، فمنذ هذا العهد، كما يكتب «كانت العلاقات القائمة بين البرابرة والبلدان المتوسطية الأكثر امتيازاً تتخذ لها وجهاً استعمارياً»[1].

* * *

وكيفما سبرنا أغوار هذه الكتابات الأيديولوجية أو حتى الكتابات في ميدان الشريعة والعرف (ميبو، بوسكي، لامبير) أو في اللغويات (باسي، بيريس) فإننا نجد نفس الصور مترسخة متكاملة ومؤدية إلى نفس «النتيجة الضرورية» و «الحل المنطقي»: العرب قوم غزاة ومتسلطون، وبلاد البربر جُبلت على الخضوع والتبعية، وبالتالي: لا محيد عن الاحتلال الفرنسي ذي الرسالة الإنقاذية التمدينية[2].

* * *

2 ـ في الاستشراق الإسلامياتي

هنا يمكن أيضاً بإيجاز ذكر بعض الحالات التي اشتهر أصحابها بجديتهم في باب البحث والتحصيل بقدر ما اشتهروا بتورطاتهم في منطق العقد التبشيري والاستعماري وحتى بإسهاماتهم في سريانه وتطبيقاته.

الحالة الأولى تتمثل في المستشرق ماكدونالد (1863 - 1943)، الذي سنعود إليه في الفصل التالي لوصف أهم سمات فكره ومنطلقاته. فهذا الكالفيني، البريطاني المولد والنشأة، الأمريكي الإقامة، قد اشتغل كثيراً بالتبشير المسيحي، وعمل منذ 1911 مديراً للقسم الإسلامي في مدرسة البعثات المسماة Kennedy School of Missions بهارتفورد، ونشط في مجلة Moslem World المؤسسة في نفس السنة من طرف مبشرين بروتستانت أنجلو ـ ساكسونيين، ولم ينسحب من تلك المدرسة إلا عام 1926 ولأسباب صحية. وبالطبع كانت هذه المهام التبشيرية التي التزم بها ماكدونالد قد أثرت على فكره واستشراقه، بحيث أن كل اجتهاداته أفضت إلى ما صار عنده عبارة عن فكرة ثابتة مترسخة، هي أن المسلمين اليوم

(1) ج. كامب، **الآثار والطقوس المأتمية**، ط. 1961، ص 7.

(2) انظر محمد ساحلي، **تصفية استعمار التاريخ**، ط. ماسبرو، باريس 1965.

محتاجون إلى أن ينقذوا من طرف البعثات التمسيحية النشيطة، ليس على الصعيد الخيري و «الإنساني» فحسب، وإنما أيضاً لكي يسترجعوا شعورهم بالغيب والتعالي في إطار ديانة التثليث.

أما الحالة الثانية فيشخصها كارل هينرش بيكر (م 1933) المشار إليه سابقاً، وهو ألماني بروتستاني، كان ملتزماً بسياسة بلاده الاستعمارية (في افريقيا الشرقية والجنوب ـ غربية والكامرون والطوغو...) ومدرساً في المعهد الاستعماري لهامبورغ من 1908 إلى 1913. وهذا العالم المتفلسف كان متشبعاً بفكرته القائلة بأن معيار فهم وتقييم الظواهر الثقافية للديانات الثلاث لا يوجد إلا في إنسية الحضارة الإغريقية. ولو أن بيكر ترك فكرته هذه في إطارها النظري العام، لظلت قابلة للبحث المقارن والمداولة الموسوعية، غير أنه بات يصرِّفها في ما يشبه التبشير بالأربنة Européanisation ذات الأصل اليوناني ـ المسيحي؛ فهو يقول في إحدى طلعاته: «إن الشعوب الغربية (انطلاقاً من عصر النهضة) قد صارت تعي بأن لباس الترهب الذي تزينت به في القرون الوسطى قد أتاها من الشرق، وأنشأت عالماً جديداً لا يقوم فيه العنصر الشرقي إلا على ملامح غير دالة. أما الشرق، فما كان له أن يتخلص من رؤيته للحياة والعالم، التي ازدادت عنده. وحتى اليوم، فإنه لا زال مأخوذاً في شباك العصر الوسيط»[1]. فالواجب إذن على ضوء هذا الاستخلاص، هو أربنة الإسلام بأسرع ما يمكن، ذلك لأن مستقبل هذا الأخير، حسب توقع بيكر: «لا يقوم إلا في تكيفه مع حياة الروح الأوروبية، وإلا فإن أيامه معدودة»[2]؛ كما أن هذه الأربنة تلبي، من جهة أخرى، مصلحة ألمانيا الوطنية في مستعمراتها الإفريقية، نظراً لكون الإسلام يتوافق و «عقلية» الزنوج وفطرتهم. وهذا ما يكشف عنه بيكر بصريح العبارة في محاضرة ألقاها تحت رئاسة «الاتحاد الاستعماري الفرنسي» في باريس سنة 1910، إذ يعلن قائلاً: «إن حضارة الإسلام متفوقة على حضارة الأهالي [السود]، كما أن حضارتنا متفوقة على الأولى. وهذا الواقع الأخير ليس من ذنب الإسلام. إنه نتيجة تدني الأجناس التي صنعته. ولهذا كانت الحضارة الإسلامية أكثر تطابقاً مع ذهنية الزنجي من ذهنيتنا»[3]. وفي سبيل إحسان التغلغل الاستعماري في مناطق إفريقيا

(1) يذكره وردنبورغ في كتابه: **الإسلام في مرآة الغرب**، المرجع المذكور، ص 93.

(2) نفس المرجع، ص 108.

(3) انظر بيكر، **الإسلام واستعمار افريقيا**، ط. باريس 1910، ص 19.

السوداء ذات الأغلبية المسلمة، أي في بلاد قبائل البول والهاوسا، نرى بيكر لا يدخر جهداً في إسداء النصائح وإعطاء التوجيهات التي تدور كلها حول ضرورة التفاهم عبر ـ القاري بين القوى المستعمرة، وإغراء القواد والعلماء المسلمين إدارياً ومادياً، وخلق جزر مسيحية قوية كقواعد للنشاطات التبشيرية، الخ. ويختم جازماً ومفصحاً عن قناعته الراسخة: «إن تفاهماً حول موقف موحد بإزاء الإسلام هو في صالح الحكومات. أما الخوف من إمكانية إقدام قوى عظمى على التحالف مع الإسلام للحد من مخططات قوى أخرى، فلا يظهر لي قائماً على أساس من الصحة، لأن تضامن الإسلام إن هو إلا شبح، أما تضامن الجنس الأبيض فهو واقع»[1].

وأما الحالة الثالثة فيمثلها المستشرق الهولندي البروتستاني سنوك هرخرونيه (م. 1936) المذكور سالفاً، الذي عمل لمدة تزيد عن ثلاثين سنة كخبير لحكومات بلاده في الشؤون الإسلامية، بحيث إنه ساهم في تخطيط سياستها الاستعمارية بأندونيسيا، وعين رسمياً (مارس 1891) في خدمة إدارة المستعمرات الهولندية بوصفه «مستشاراً في اللغات الشرقية والشريعة الإسلامية». وبمقتضى هذا التعيين، انتقل سنوك ـ هرخرونيه إلى أتيه Atjeh بسومترا (بالجزر الهندية الشرقية) قصد مساعدة حاكمها على ترويض سكانها المتمردين على الهيمنة الاستعمارية، بفعل تأثرهم بالدعوات الإسلامية المنتشرة. وقد تمكن هرخرونيه من إعداد تقرير مفصل عن تلك المنطقة سلمه إلى حكومته في ماي 1892 بعد أن انتهت مهمته في فبراير من نفس السنة. والتقرير عبارة عن إخبار ميداني دقيق حول الحركات السياسية والدينية بأتيه، صلح لصاحبه كمادة خام لتحرير كتابه ذي الجزءين، **أهل أتيه** De Atjehers [2]. ويُعترف لمستشرقنا العالم بالفضل في إتمام تهدين أتيه الذي بدأه الجنرال فان هوتس، إذ مما يرويه بوسكي في تقديم **أعمال سنوك هرخرونيه المختارة** أن هذا الأخير كان قد عرض على سلطات بلاده، في سبيل تحقيق ذلك الهدف: «أن يذهب إلى أتيه المتمردة متنكراً في حال جندي هارب من الخدمة في الجيش الاستعماري الهولندي. إلا أن عرضه هذا لم يقبل لما يحتويه من مخاطر على حياته...»[3]. فأي إخلاص نضالي أكبر من هذا؟! ولم

(1) نفس المرجع، ص 24.

(2) نشر الجزءان على التوالي في بتافيا (1893) وليدن (1894).

(3) انظر سنوك هرخرونيه، **أعمال مختارة** (بالفرنسية والإنجليزية)، نشرها بوسكي وشاخت، ليدن، =

ينقطع هذا العالم والسياسي عن إرشاد حكومات بلاده إلا في 1927، وذلك بعد أن استشعر نمو الحركات الوطنية الأندونيسية واستفحال أحوال العلاقات الدولية. . .

إن كثافة نشاط هرخرونيه في خدمة وطنه تنعكس في عدد استشاراته الحكومية الهائل، التي بلغت 1400، لم ينشر منها إلا 225. والذين اطلعوا على عينات منها رأوا أنها ترسم حقاً لهولندا سياستها الإسلامية وتوجهها نحو قواعد أساسية، هي: معارضة الإسلام «المتحجر» وشريعته المكتوبة «المتكسلة» بالتركيز على أعراف وعادات السكان المحليين، ثم مساندة طبقة النبلاء المهيأة أكثر من سواها لاستيعاب الحضارة (الغربية) المتفوقة، وأخيراً إنعاش وتطوير التعليم الغربي ودمج الأندونيسيين في الإدارة[1]. وهذه السياسية التي قصد بها هرخرونيه توحيد الأندونيسيين بالهولنديين في ما يسميه «أسرتنا الوطنية الكبرى»، هذه السياسية الاشراكية «التحضيرية» التي وسمها صاحبها بالأخلاقية والعقلانية (!) قد كان يصدر فيها عن شعور حاد بمركزية الحضارة الأوروبية وتفوق نموذجها. فهو يكتب مثلاً: «إن سيطرتنا لا بد لها أن تبرر بدخول الأهالي في حضارة أكثر تفوقاً. فيلزم أن ينالوا تحت قيادتنا مكانة بين الشعوب تستحقها خصالهم الطبيعية»[2]. وكان يرى أكبر حائل أمام هذا المشروع متمثلاً في الدعوة الإسلامية panislamism، هذا «الوباء والخطر الداهم»، حسب تعبيره، بحيث إنها صارت، مع نداءاتها إلى الجهاد، عبارة عن كابوس يؤرقه ويفسد عليه رؤاه وعروضه في مجال ضم المستعمرات الشرقية للمملكة الهولندية («الوطن الأم»)، وهكذا ارتأى أنه بقدر ما يجوز مهادنة الإسلام الديني، وحتى المجتمعي، بقدر ما يلزم معارضة الإسلام السياسي بـ «رفض حازم».

* * *

أخيراً، إن المشكل، سواء في الاستشراق القطري أو في الاستشراق الإسلامياتي، ليس في أن تستلب المستشرقين إكراهاتُ أزمنتهم وجاذبيتها

= 1957، ص XVIII.

(1) انظر بوسكي في: **السياسة الإسلامية والاستعمارية لهولندا**، ط. هارطمان، باريس (د.ت)، وردنبورغ، **الإسلام في مرآة الغرب**، ص 26 وما بعدها.

(2) يذكره وردنبورغ، نفس المرجع، ص 102.

السياسية، ولا حتى في أن ينيروا الآلة الاستعمارية بعلمهم ومهاراتهم، بل إنه يكمن في أنهم قضوا سواد أعمارهم من غير أن يعوا استلابهم أو أن يراجعوا بالتمعن والنقد التزامهم الذهني والعملي بالعقد الاستعماري. ولا يتعلق الأمر هنا بعجزهم عن القفز خارج عصورهم، بقدر ما يقوم حول قصورهم عن إدراك «معنى التاريخ» أو تصحيح أفكارهم ومواقفهم في الاتجاه الأصوب والأعدل - كما حصل هذا فعلاً لقلة قليلة منهم إبان المرحلة الاستعمارية نفسها -، حتى إن ذلك القصور قد تحول عند البعض إلى ما يشبه العمى المعرفي والتاريخي.